

تعليق. وهذا معناه مرة أخرى، أن الرخاء المالي للدولة لم يمنع تفاقم الفقر ومظاهر البؤس لدى الشعب ولعل بعث برنامج الإنعاش الاقتصادي يمهد لتجاوز هذه الأزمة، فلا يبقى هاجس الخوف الدائم من ثورة "الغاشي" وغضب "الزوالية والمحفورين"، وأقول لو طبق العدل حتى في الزلط "لما حدث ما حدث.

وننتقل الآن إلى مسائل أخرى هي:

#### 1- مجال المنشآت الأساسية:

أثمن اعتماد خط السكة الحديدية الرابط بين أم البواقي وعين البيضاء وتبسة، الوارد في البرنامج، إلا أننا نسجل ملاحظة، تتمثل في أن هذا الخط، سيدي الوزير، موجود منذ عهد الاستعمار، حيث أتذكره عندما كنت صغيرا. كان هذا القطر يعبر مدينة عين البيضاء مرورا بولاية قسنطينة ليصل إلى ولاية تبسة ولعله يصل إلى تونس إلا أنه توقف مدة طويلة ثم أعيد بعث المشروع من جديد وتقدمت الأشغال به بنسبة 65٪، ليتوقف مرة أخرى بسبب العجز المالي فتدهورت وضعيته. إذن إلى متى سيدي الوزير، نخصص اعتمادات مالية لمشاريع وتهمل بعد ذلك و يذهب الغلاف المالي سدى لا يستفيد منه المواطن ولا يوفر مالا للدولة؟ هذه هي الملاحظة الأولى ونتمنى ألا تتكرر أسباب توقف هذا المشروع أو على الأقل لنجعل القطر يسير كما كان في العهد الاستعماري. كنا نود أن لا نقول هذا الكلام لمرارته، فلماذا قلناه إذن؟ قلنا ذلك بسبب الوضعية الجغرافية لولاية أم البواقي حيث لا هي ولاية ساحلية تستفيد من امتيازات السياحة ولا هي ولاية جنوبية صحراوية تستفيد من التخفيضات التي استفادت منها إحدى عشرة (11) ولاية جنوبية، ولا هي ولاية حدودية تنشط بها حركة التجارة حتى ولو "بالتراباندو"، ولا هي صناعية تمتص مصانعها أياد عاملة تقلل من البطالة فيها، فلا نستكثر عليها خط السكة الحديدية الذي يربط بين كل ما ذكر، لأن هذا الخط كان يمر من قسنطينة مرورا بعين البيضاء وتبسة ووصولاً إلى دولة تونس.

إن السكان في جبال القل بالتقسيم الجغرافي القديم مايزالون يرسلون أبناءهم إلى المدارس دون أحذية -والله حفات- وإذا ارتدى حذاء من البلاستيك فإن صاحبها محظوظ جدا في عيشه.

5- السيد الوزير، أعتقد أن الإصلاح الاقتصادي الذي لايركز على القطاعات المنتجة يبقى غير قادر على بعث التنمية الشاملة، لذلك أؤكد إصلاح المنظومة البنكية سواء من حيث المستوى التقني أو الذهني. فمن غير المقبول أن تكون آلاف الملفات التي قدمها كثير من الشباب واعتمدت لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتلقى رفضا من البنوك بحجة أن النشاط الوارد في الملف يتوفر على مخاطر الربح أو أنه لم يبق مكان شاغر، وقد وقفت على عشرات الملفات وانتقلت إلى المديرين حتى وصلت عند المدير العام في مستوى العاصمة، ورغم ذلك لم تحل مشاكلهم، حيث يتذرعون بأن هذه الملفات لم يبق لها مجالا للشغل، غير أنني أعرف كثير من الملفات قدمت بعد ذلك وتحصلت على الاعتماد وجسدت ميدانيا، وأتساءل متى نحارب الرشوة والمحاباة والمحسوبية وهذا المرض الذي افتك بنا وافتك بإخواننا الفقراء والمساكين؟

استسمحكم سيدي الوزير على طريقتي في التعبير لأنني متأثر جدا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عبد الرحمن تومي لأنه في حقيقة الأمر متحمس إلى درجة مقبولة. وأحيل الكلمة إلى السيد العمري هاملي فليفضل مشكورا.

**السيد العمري هاملي:** إن المصالح الولائية والمحلية لقطاعات العمل والحماية الاجتماعية والبريد والمواصلات والضرائب بمختلف منابعتها والوكالات المكلفة بتحصيل إتاوات الكهرباء والغاز والهاتف والماء هي أكثر المرافق تعرضا للتخريب في الآونة الأخيرة وذلك لما أثقلت به ظهور المواطنين وكواهلهم بالزيادات المتكررة والمفاجئة، وهذه رسالة واضحة لا تحتاج إلى أي

القروض المشبوهة؟ هل بإمكان الوزارة إطلاعنا على أسماء الذين اغترفوا من البنوك ورفضوا التسديد؟ ولأية مشاريع تمت هذه الصفقات؟ كيف نصدق أن بنكا يتعامل بنسبة فائدة تتراوح بين 8 و12٪ موجود على حافة الإفلاس؟ وهل تساعد فعلا هذه النسبة الربوية الكبيرة على الاستثمار والنمو.

عندي نقطة مهمة جدا نرجو من السيد الوزير أن يسجلها أو على الأقل أن يجيب عنها وهي لماذا لا تضع وزارة المالية بطاقة نموذجية بعدد المشاريع التي يمكنها الاستدانة من البنوك للتقليل من العرقلة البيروقراطية للمستثمرين ومن أجل أن يتساوى الجميع أمام البنك كمؤسسة مالية وأمام الشعب كمرقب.

الفلاحة: كيف نتحدث عن إعادة الاعتبار لمحيط المساحات المسقية واستصلاح الأراضي وتنمية الغابات ونحن أمام واقع آخر يثبت أنه في سنة 1970 خصصت ثلاثة عشر هكتارا لألف نسمة، أما اليوم فتحصص خمسة هكتارات فقط لنفس العدد. إضافة إلى ما يهدد الأراضي الفلاحية من التصحر، فقد غزى الإسمنت الأراضي الخصبة اليوم بسبب الاستعمال الفوضوي والنهب المحترم بلا تعويض، كما يوجد إتلاف رهيب للكساء الغابي تسبب حتى في هروب حيواناتنا...

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر الزميل المحترم العمري هاملي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله تافريس.

تقدم السيد هاشمي مولاي بتدخل كتابي سلم إلى السيد الوزير.

**السيد عبد الله تافريس:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقهم،

السادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد:

2- التربية والتعليم:

هناك انشغال نرفعه إلى معالي الوزير، يخص أساتذة التعليم الثانوي والتقني ببلدية أم البواقي، حيث هناك مرسوم تنفيذي رقم 95 / 330، المتعلق بالامتيازات الممنوحة، وهناك بالمقابل مرسوم وزاري مشترك مؤرخ في 13/03/2000 استثنى بلدية أم البواقي من الامتيازات التي نص عليها المرسوم التنفيذي السالف الذكر وهي امتيازات ممنوحة في إطار علاوة المنطقة. وعليه، نودّ أن نولي العناية لهذه المسألة حتى لا تقع تناقضات، فقد تعودنا على تناقضات بين القانون والتعليمات أو لثلا يكون هناك تناقض بين مرسوم ومرسوم آخر على الأقل.

3- التعليم العالي:

لقد بلغت نسبة النجاح في امتحان البكالوريا هذه السنة 35٪ بمعدل يفوق 10 وفي بعض الولايات بلغت نسبة النجاح أكثر من 35٪ أي ضعف السنة الماضية.

وجاء على لسان السيد الوزير، أن القطاع يعاني عجزا رهيبا وعوائق هيكلية مزمنة وعليه أتساءل ماذا أعدت الحكومة لاستقبال الطلبة الجدد وهي الآن عاجزة؟ ماذا عن الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ ذاته؟ ماذا عن قيمة تعويضة التأطير، مع العلم أن ورقة الامتحان تصحح اليوم بقيمة 7 دج، ولأدري إن رفعت القيمة؟!

وفي إطار استكمال مسار الوثام المدني ضمن مسعى المصالحة الوطنية، نلتمس من الحكومة فتح مناصب شغل جديدة لصالح العمال المفصولين، على الأقل في قطاع التربية، مادامت هناك اعتمادات مالية في هذا المجال. فمتى تسهل الأمور وينتهي أمر المرسوم 54/93 الذي أدى إلى طرد العمال، وفصلهم، إننا نتمناه في أقرب الآجال؟

فيما يخص اختلاس الأموال ومنها أموال الخدمات العمومية، نسأل: ماهي التدابير المعتمدة إن وجدت لاسترجاع الأموال المنهوبة والمسروقة؟ من يسدد فاتورة

الواسعة من مواطني المنطقة. وعلى سبيل المثال في المجال الطاقوي، يشتكي المواطن كثيرا من عدم جدوى تغطية المشاريع التي تزود المنطقة بالإنارة الكهربائية عبر الولاية وما يتطلع إليه المواطن في هذا المجال هو إنجاز مشروع ذو أهمية اقتصادية وتنموية بالنسبة إلى المنطقة ألا وهو مشروع شبكة عصرية من شمال الولاية أي الموقع الحقيقي لهذه الطاقة وهو عين أمناس ومدّ هذه الشبكة جنوبا إلى مقر الولاية متجها إلى أغلب المدن والقرى التي تقع كلها في جنوب الولاية ليصل إلى آخر بلدية في حدود الولاية، بدلا من الشروع في معالجة الوضع بشكل لا تنجر عنه سوى المشاكل وعدم الجدوى.

سيدي الرئيس، في قطاع الموارد المائية، لم نسجل في هذا البرنامج الرباعي الكفاية والوضوح بخصوص ولاية إليزي كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المجاورة العديدة التي تحصلت على حصة الأسد في هذا البرنامج فأين عملية إنجاز الماسك المائية الجبلية التي طالبنا بها منذ أمد طويل في المناطق الجبلية المؤهلة في المرتفعات الجبلية لحضارة التاسيلي؟

سيدي الرئيس، يبعث قطاع التشغيل في هذا البرنامج بالأمل إذا نظرنا بالعين المجردة إلى المعطيات التي جاء بها، لكن نبقى دائما حذرين من التصرفات والمعاملات التي قد تؤدي بهذا البرنامج إلى نقمة وليس إلى نعمة على شبابنا في الواقع المعاش ميدانيا والآفاق المستقبلية. وأقصد هنا عدم الانتباه إلى الرغبات الحقيقية للشباب والتوزيع العادل للحصص والموارد المنصوص عليها في هذا القانون.

سيدي الرئيس، إن المنظومة الصحية في مناطق الجنوب باختصار شديد تشكو ولا تجد شكاواها صدى في المجالات الآتية:

- قلة الموارد البشرية المختصة.
- قلة الوسائل الضرورية لتشخيص الداء في مستوى جميع المستشفيات.

إن ما جاء به مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الاستعجالي على الأمد القصير والمتوسط.

وفي هذا الصدد، يتطلع المواطن العادي أن تفرج هذه الأمور بعد سنوات عديدة من الضيق القاتل، وبعد صبره يأمل أن يكون هذا البرنامج منفردا بأسلوب خاص وجديد يمتاز بالفعالية والصرامة في تطبيق كل ما جاء كما يكرس الجهد المتواصل للدولة في صالح التنمية الشاملة ووضع العربة التي ستجر قطاع الإنعاش الاقتصادي التنموي للبلاد على السكة.

سيدي الرئيس، إن المبالغ المرصدة على مدى أربع سنوات لقطاع الأشغال الكبرى، تعتبر في اعتقادنا، منطقية من حيث التقدير الزمني والمادي ليبقى دائما الالتزام بالدقة والصرامة في التنفيذ هما عنصرتين أساسيين يجب التركيز عليهما.

في هذا المجال، فإن أهم مشروع يتطلع إليه سكان ولاية إليزي بفارغ الصبر باعتباره عنصرا أساسيا في تنمية المنطقة هو مشروع الطريق الوطني رقم 03 الذي يشق تراب الولاية طولا من الشمال إلى الجنوب وهو في حاجة ماسة إلى ترميمات جذرية في أماكن عديدة، وأكثر من ذلك فالضرورة تقتضي أن يكتمل هذا الإنجاز بربطه جنوبا بالطريق الوطني رقم 01 في مستوى ولاية تمنراست في اتجاه الجنوب الشرقي مع الجماهيرية الليبية. ومع الأسف الشديد، لم يسهم الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب ولو بالقليل في هذا الأمر.

سيدي الرئيس، إن التنمية المحلية باعتبارها ثاني مشروع دعمه برنامج الإنعاش من حيث حجم المبالغ المرصدة له، لذلك نؤكد أهمية التخطيط والقرار بالنسبة إلينا في مناطق الجنوب خصوصا ولايتنا، لكي لاتذهب هذه المبالغ كسابقاتها في المشاريع الطرفية التي تفتقر إلى النجاعة، لأنها لاتحترم الأولويات ولا خصوصيات تلك المناطق ولاتعالج الصميم في معاناة الشريحة

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر الأخ الكريم السيد عبد الله تافريس، وأحيل الكلمة إلى الزميل المحترم السيد جمال رجال.

**السيد جمال رجال:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، يرتكز تدخلي على نقطتين وردتا في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المنبثق أصلا من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه فخامة السيد رئيس الجمهورية يوم 26 أبريل الماضي أمام إطارات الأمة. وتتعلق النقطة الأولى بالإصلاحات الجبائية.

السيد الوزير، نسجل وبكل ارتياح الإجراءات الجديدة المتخذة في هذا المجال من:

- إلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة إلى التجار الصغار.

- خفض الرسوم والضرائب وكذا معدل الدفع الجزافي وما تحققه هذه الإصلاحات الضريبية من تشجيع للاستثمار وتوفير مناصب عمل جديدة.

إلا أننا فيما يخص محاربة التجارة الطفيلية والتهرب من الضرائب ومكافحة الغش الجبائي نقول إن إدراج إجراء جديد وهي المادة العاشرة المعدلة للمادة 372 التي تجعل من صاحب السجل التجاري والشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يعمل لحسابه متضامنين إزاء الجبائية أرى أن هذا الإجراء غير كاف، إذ كيف تفسرون السيد الوزير، غياب المراقبة الفعلية للسجلات التجارية؟ وكيف تفسرون من يستوردون سلعا ويتاجرون في سوق الجملة بسجلات تجارية عديدة وبأسماء غير أسماءهم، وغالبا ما

- قلة الوسائل الضرورية في مجال السير العادي للهياكل الاستيعابية.

- ضعف التنسيق في ميكانزمات التحويل والتكفل بالمريض في مستوى المستشفيات الجامعية التي توجد كلها في شمال البلاد.

أما عن التكفل ببرنامج الوقاية الذي يعد المهمة الأساسية للقطاع، فنحن نفاجا بالانخفاض الكبير في البند الذي يخص هذا البرنامج رغم الزيادات المستمرة التي تمنح قطاع الصحة من اعتمادات مالية كل سنة.

سيدي الرئيس، إن قطاع التنمية الصحية رغم التفاؤلات البديهية التي تظهر في الأفق لإحياء الحركة، فإنه ما يزال يعاني نقائص في أمور نحصرها في الآتي:

1- نقص الهياكل القاعدية في مستوى ولايات أقصى الجنوب بما فيها المطارات ووسائل الاستقبال ووسائل الاتصال والرحلات الجوية الثابتة والكافية في الموسم المناسب.

2- عدم الملاءمة السياسية للجبائية في مجال تشجيع هذا النشاط الذي هو في مرحلة الانطلاق ويحتاج إلى العناية الخاصة للوصول إلى عتبة الإقلاع الحقيقي.

سيدي الرئيس، أتطرق في الأخير، إلى نقطة تتعلق بالحركة التجارية عبر الحدود كما هو معلوم، إن الولاية التي أشرف بتمثيلها ولاية حدودية يصل طول شريط حدودها إلى أكثر من ألف كلم مع دولتين جارتين لكن المؤسف أن هذه الولاية لم تستفد بصفة قانونية ولو بإجراء واحد يمكنها التعامل بطريقة تضمن لها الاستفادة من نشاط التبادل التجاري مع هاتين الدولتين رغم الرغبة المعبرة عنها أكثر من مرة من قبل المسؤولين في كل المستويات بناء على مصلحة المواطن في المنطقة.

وشكرا سيدي الرئيس.

سياسة التهميش و"الحفرة" الممارسة في بعض ولايات الوطن. وأعطيكُم مثالا على هذه الولايات، فالولاية التي أشرف بتمثيلها والتي يقطنها أكثر من 700 ألف مواطن وتتجاوز مساحتها 3900 كلم<sup>2</sup>، تشكو معظم بلدياتها من نقص وتخلف كبيرين في جميع القطاعات مقارنة بالمعدلات الوطنية.

1- قطاع التعليم: لقد بلغ معدل شغل الأقسام في التعليم الأساسي والثانوي نسبة 46٪. أما المعدل الوطني فلا يتجاوز نسبة 40٪، كما أن أبنائنا في هذه الولاية المجاهدة ما يزالون يتعلمون في أقسام قصديرية مورثة من الاستعمار ولا تتوفر على أدنى شروط التمدرس.

2- قطاع الرّي: لقد تفاجأ فعلا السيد وزير الموارد المائية في زيارته الأخيرة لولاية ميللة بالعجز الكبير الذي يعانيه مواطنو هذه الولاية من نقص في المياه الصالحة للشرب، من نسبة القنوات سواء المخصصة للمياه الصالحة للشرب أو المخصصة لصرف المياه، حيث لا تتعدى هذه النسبة 70٪. دون أن أتطرق إلى انعدام محطات التصفية وإلى الفيضانات التي تتعرض لها مدن عديدة في هذه الولاية.

3- قطاع الأشغال العمومية: تعاني شبكة الطرقات الوطنية والولائية والبلدية داخل هذه الولاية حالة فساد يرثى لها، فهي في حاجة ماسة إلى الصيانة والتحديث والتعبيد وهي تشكل في أغلبيتها خطرا كبيرا على مستعمليها مثل الطريقين الولائيين رقم 49 و02. حيث لم يسجل في ولاية ميللة منذ 1993 أي مشروع جديد في هذا القطاع، وكل قروض الدفع كانت تخصص للمشروعين الضخمين الوطنيين والمسجلين على حساب الولاية وهما جسرا وادي الذيب ووادي الرمال المنجزين على سد بني هارون، هذا السد الذي نعتز ونفتخر به وهو حقا مفخرة لكل الجزائريين وتستفيد من مياهه للشرب والسقي ست ولايات بشرق البلاد.

تكون بأسماء قصر أو معاقين أو مسنين أو موتى في بعض الأحيان أو حتى أشخاص وهميين؟

كيف تفسرون السيد الوزير، وجود سلع من إنتاج وطني في سوق الجملة تباع بأقل من سعرها الحقيقي عند المنتج؟ وما عليكم إلا الذهاب إلى ولاية بجاية فترون أن الزيوت تباع خارج المصنع بأقل من سعرها المحدد في المصنع.

لهذا أرى أنه على الحكومة محاربة هذه السلوكات المنحرفة التي لا تخدم الاقتصاد الوطني ولا تشجع الاستثمار وذلك عن طريق ما يأتي:

أولا/ إعادة النظر في كيفية الحصول على السجل التجاري خاصة بالنسبة إلى الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة.

ثانيا/ عصنة الإدارة الجبائية وتمكينها من كل الوسائل اللازمة لتحصيل الضريبة كإنشاء شبكة إعلامية وطنية وبطاقة وطنية للسجل التجاري وإرساء منظومة إعلامية اقتصادية فعالة.

ثالثا/ إنشاء صندوق خاص لضمان الصكوك وقد أصبح ضرورة يفرضها الواقع الاقتصادي. وهو بالنسبة إلينا من الأولويات التي ينبغي تحقيقها لمحاربة الغش والتهرب الجبائي.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالتنمية المحلية والتوازن الجهوي.

إذا كان أحد الأهداف النوعية المتوخاة من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تحوز فيه التنمية المحلية القسط الأوفر، هو التحسين المستمر لإطار معيشة المواطن وإعادة الحيوية إلى الفضاءات الريفية في منظور التوازن الجهوي، أقول: أتمنى أن تكون الحكومة وفيه حقا لعودها بتحقيق التوازن الجهوي، وتقضي فعلا على

أجل إضفاء شفافية أكبر عليه تضمن التساوي في الفرص بين المواطنين وعدم التلاعب بأموال الدولة. وبهذه المناسبة نشكر السيد رئيس الحكومة على الاستجابة لهذا المطلب خلال رده.

سيدي الرئيس،

إننا فعلا في حاجة إلى الوقت وإلى تجنيد الوسائل من أجل تلبية احتياجات المواطنين المشروعة، لكننا في حاجة أمس إلى رجال أكفاء نزهاء حرصين ومتفانين في خدمة شعبهم.

سيدي الرئيس،

نعترف جميعا لشعبنا بالعبقرية في وقت الشدة والأزمات وبالمقابل نتعامل معه على أنه ما يزال قاصرا إذا تعلق الأمر بتسيير وإدارة شؤونه.

سيدي الرئيس،

لماذا لم يمكن النواب بل المواطنين جميعا من معرفة جميع المشاريع وبالتفصيل في جميع القطاعات المبرمجة لهذه السنة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي؟ أين هي الشفافية؟ وهل بإمكان الاقتصاد الجزائري استيعاب أكثر من مليار دولار خلال ستة أشهر فقط؟

سيدي الرئيس،

وإذ نبارك التخفيضات في التدابير الجبائية التي جاء بها هذا المشروع، إلا أننا نلاحظ أن بعضها سيؤثر سلبا في مداخل البلديات، ورغم الإجراءات التي اتخذت حتى لا تتأثر هذه الأخيرة، فإننا نراها إجراءات ترقيعية والحل الأمثل يكمن في تعديل قانوني البلدية والولاية والجبائية المحلية.

سيدي الرئيس،

إن الشباب الراغب في فتح صيدليات يجد نفسه عاجزا أمام الإجراءات القاضي بأن تكون المسافة بين صيدليتين 200 متر على الأقل لذا نرجو إعادة النظر في هذا

5- قطاع الطاقة: أعطيكم رقمين:

أولا الكهرباء الريفية: لم تتعد في جانفي 2000 التغطية نسبة 1.45٪ في إحدى بلديات الولاية في حين فاق المعدل الوطني نسبة 90٪. أما بخصوص معدل الربط بالغاز الطبيعي فلا يتعدى نسبة 20٪ في حين تجاوز المعدل الوطني نسبة 36٪. هذا، دون أن أذكر سيدي، أنه لا توجد دار للثقافة بميلة ولا مجلس للقضاء ولا مركز جامعي ولا معهد وطني. كما لا يوجد من بين 32 بلدية سوى سبعة منها فقط بها ملعب لكرة القدم، أما الباقية فهي عبارة عن مساحات للعب غير مهئية رغم وجود فريقين في القسم الوطني وثلاثة...

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الزميل المحترم جمال رجال.

وأحيل الكلمة إلى الزميل المحترم السيد عثمان رحمان.

**السيد عثمان رحمان:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لقد تساءلنا من هذا المنبر في مناسبات عديدة عن كيفية استعمال الموارد المالية الإضافية الناتجة عن التحسن في سعر البترول، وعن أسباب عدم استفادة المواطن من هذا التحسن في المداخل، ونحمد الله على أنه تم مؤخرا الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي. وبقدر ما نحن متحمسون لهذا البرنامج، فإننا متخوفون ألا يصل إلى المواطن إلا الجزء القليل ويضيع الباقي بين المختلسين والمرتشين وسوء التسيير والتدبير وقلة المراقبة. ومن أجل حماية الأموال العمومية من تلاعب المتلاعبين وعبث العابثين، ألحينا على ضرورة إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية الذي أصبح مرتعا للمرتشين وذلك من

رابعاً/ الموارد المائية: تعاني كل من بلدية سيدي طيفور ودائرة الأبيض سيدي الشيخ نقص الماء الشروب، لذا نطالب بإيجاد حل لبلدية سيدي طيفور وتسجيل عملية تزويد دائرة الأبيض سيد الشيخ بالماء الشروب من بلدية أربوات.

خامساً/ التربية الوطنية: نشكر السيد الوزير على الجهود المبذولة في هذا القطاع، بولايتنا ونظراً إلى الطابع الرعوي للولاية حيث أن عددا كبيرا من المواطنين رحل، فإننا نطلب تسجيل داخليتين في كل من بلدية توسمليين وبريزينة ومتوسطة بالأبيض سيد الشيخ مع تحويل إكمالية بالكاف الأحمر إلى داخلية.

سيدي الرئيس،

إن دولة الحق والقانون والحكم الراشد تستوجب خضوع الجميع لسلطة القانون دون تمييز أو استثناء وتتطلب كذلك احترام مؤسسات الدولة...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عثمان رحمان، وأحيل الكلمة إلى السيد خليل مسعودي.

**السيد خليل مسعودي:** شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

أنحن اليوم بصدد دراسة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 أم نحن بصدد دراسة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أم الاثنين معا؟ أنا أتساءل وأنتظر الجواب.

السيد الرئيس، يتطلب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قبل رصد الأموال المخصصة له، نظاما ووسائل لتنفيذه ولبلوغ هدفه الذي هو دون شك نبيل في مضمونه فكيف يكون هذا النظام؟

الإجراء. يعني أننا لم نستطع أن نوفر منصب شغل لشباب، فإذا بادر بفتح صيدلية لكي يعمل ويكسب قوته، يواجه هذا الإجراء الذي أصبح تعجيزيا، وهو غير قادر على توفير شروطه، لذلك إذا لم تستطع السوق الجزائرية أن تستوعب هذه الإطارات وتهتم بهذا الميدان فما علينا إلا أن نغلق تكوين الصيادلة.

سيدي الرئيس، لقد لاحظنا أن قائمة الأدوية غير القابلة للتعويض تتضمن أدوية تخص الأطفال، نطالب بحذفها من القائمة، إذ يمكن أن نتصور أنه عندما يجد أولياء هؤلاء الأطفال أن الطبيب وصف دواء غير قابل للتعويض يمتنعون عن شرائه. ولنتصور إذن مستقبل دولة شبابها مريض. وبالمناسبة يعطى الأطفال في بعض البلدان الأدوية مجانا حتى يبلغوا سن 16.

سيدي الرئيس،

إن احتياجات ولاية البيض كثيرة ومتعددة وسوف أقصر في هذه المداخلة على ما هو ضروري ومستعجل.

أولا/ الأشغال العمومية: إننا نطلب من السيد الوزير أن يوفر الاعتمادات المالية لترميم الطرق الولائية والبلدية وأذكر على سبيل المثال الطريق الرابط بين البيض والرقاصة والشقيق، والطريق الرابط بين البيض وبريزينة والطريق الرابط بين البيض ولكراكة مرورا بوافق، والطريق الرابط بين محرة والشلالة.

ثانيا/ الطاقة: إن الانقطاعات المتكررة للكهرباء بالبيض والتي تدوم أحيانا أسبوعا كاملا تتطلب تزويد الولاية بخط ثان ذي ضغط عال.

ثالثا/ الفلاحة: إن الرمال في زحف مستمر على كامل الولاية لذا نرجو اعتماد برنامج خاص لمكافحة التصحر والاعتناء بالموالين الذين يعانون اليوم الجفاف. كما نطالب بالإسراع في إنجاز قنوات إقبال المياه من سد برزينة إلى المحيط الفلاحي.

مستوى ولاية المدية وهذا منذ عدة سنوات رغم تخصيص أموال باهظة من صندوق تعويض ضحايا الإرهاب؟ إذا أردنا أن نحقق قفزة نوعية للاستثمار الخاص، فيجب الاهتمام به بصفة جدية ورفع القيود عن العقار الصناعي خاصة الذي أصبح عائقا في وجه التنمية.

السيد الرئيس، بخصوص التكفل بدعم المناطق المحرومة وهي كثيرة من خلال برنامج يومي يهدف إلى تحقيق استقرار السكان، بل وعودتهم إلى مناطقهم الأصلية، وقد يتم التكفل بهذه النشاطات (يعني التنمية وإنشاء مناصب شغل) في إطار المخططات التنموية للبلديات وهنا أفتح قوسا وأقول: إن العام والخاص يعرف المشاكل التي تتخبط فيها البلديات كالمديونية، والعجز المالي والعراقيل الإدارية، والسؤال المطروح هو: كيف يمكن الجماعات المحلية أن تقوم بهذه الأنشطة وهي عاجزة ومشلولة ومكسورة الجناح؟ وأضرب مثلا الزويرة وأولاد زاتن وبوسكن والبواغيش وجواب بولاية المدية وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

أما بخصوص الفلاحة فأقول: إن الإنعاش الاقتصادي يتطلب أن تسود الثقة بين الحاكم والمحكوم. وألا تشكل علاقة تصادم بين طرف وآخر، ولكي تتحقق هذه الثقة، يجب توفر عنصر عدم انفراد طرف دون آخر بحيازة القرارات وأخص بالذكر الإدارة، هذه الأخيرة التي جعلت التعسف والمحسوبية منهجها كحالات توزيع الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز في ولاية المدية التي تجري بصفة فردية من قبل الإدارة ضاربة عرض الحائط بتعليمات وزير الفلاحة ونحن نتكلم عن تشغيل الشباب الجامعيين البطالين، نرى أن هذه الشريحة بقيت مهمشة رغم أنها تمتلك اختصاصات ذات علاقة بالفلاحة وبتربية الحيوانات.

قطاع الصحة والسكان:

لا يمكننا أن نطمح إلى نوعية عالية من الخدمات الصحية في مؤسساتنا الاستشفائية ما دامت تتخبط تحت وطأة المديونية، وكلنا نعلم رفض الصيدلية المركزية

نريد أن نرى نظاما يقوم على التوازن والتكافؤ والشفافية والعدل في توزيع المشاريع بعيدا عن الجهوية والفئوية لأننا في بلد كل الناس يشكون وكلهم يشكون ولتفادي تلك الشكوك نطلب من الحكومة أو من السيد وزير المالية أن يطلعنا على جداول أو خرائط بيانية تظهر الأموال المرصودة والمشاريع الممنوحة لكل ولاية ولكل جهة وحتى لكل مدينة لأن الشفافية هي الطريق الأكيد لتحقيق العدالة الاجتماعية ونجاح البرنامج، هذا من جهة ويمكننا كذلك نحن المنتخبين، من مراقبة ومسايرة المشاريع ومعرفة تاريخ انطلاقها وانتهائها من جهة أخرى.

أقول، هذا السيد الوزير، لأننا سئمنا من الوعود والتعهدات الفارغة وتوزيع المشاريع وذلك منذ سنوات عديدة، مثال على ذلك سد بني سليمان بولاية المدية الذي برمغ منذ ثلاثين سنة ولم ير النور إلى يومنا هذا بعد أن أفادت الدراسة أنه قد يوفر 3000 منصب شغل وسقي مساحة 6000 هكتار وجعل سهل بني سليمان متيجة ثانية، فهل يمكن ياسيادة الوزير بعثه من جديد في إطار هذا البرنامج؟

السيد الرئيس، إن تعثر عملية الإنعاش الاقتصادي التي يعول عليها المواطن لتحسين ظروف معيشته وإعطاء فرص عمل للبطال، لا سمح الله، يؤدي دون شك إلى تدهور الوضع الأمني وتزايد العنف، وعندما نتحدث عن الأمن لا بد أن ينصرف تفكيرنا إلى أمن جميع الأطراف بصورة كاملة وشاملة.

السيد الرئيس، إن تشجيع أي استثمار خاص يضيف نموا للاقتصاد الوطني، ويزيد من فرص العمل ويقلل من الفقر، ويرفع مستوى المعيشة لكن الصحيح أيضا وعند اللزوم أن الاستثمار العام للدولة ليس شرا خالصا ولا رجسا من عمل الشيطان، وفي هذا الإطار أتساءل لماذا ما يزال المواطنون أو المستثمرون الذين تعرضت ممتلكاتهم للتخريب والتكسير جراء العمليات الإرهابية ينتظرون تسوية ملفاتهم التي بلغت 240 ملفا في

في التوترات الاجتماعية التي تظهر من حين إلى آخر هنا وهناك، مثل البطالة والسكن والظروف المعيشية الصعبة.

إن الوثيقة التي بين أيدينا جاءت بأسلوب العموم لاسيما فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالدعم الموجه إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي.

فهل لنا أن نعرف ياترى، كيف تجسد الحكومة هذه الإجراءات ميدانيا؟ بالنسبة إلى البطالة هل هناك فكرة عن كيفية إحداث مناصب العمل لامتصاصها؟ كان على الحكومة أن تزودنا، على الأقل، بالعدد التقديري لمناصب العمل الدائمة أو المؤقتة التي كانت تنوي إحداثها، أو نسبة التشغيل التي يوفرها كل قطاع من القطاعات المعنية باستهلاك هذه المبالغ.

السيد الوزير،

وأنا بصدد الحديث عن مشكل البطالة، لعل من بين سبل محاربتها هو تنشيط دور القطاعات الاقتصادية القادرة على توفير فرص العمل وتفعيلها وإنشاء الثروة واقتحام مجال التصدير.

إن انتهاج مثل هذه السياسة هو الكفيل بإبعادنا شيئا فشيئا عن الارتكاز فقط على مداخيل المحروقات ويمكن توسيع مصادر تحصيل الجباية العادية ودفع نسبة النمو إلى الارتفاع.

إضافة إلى ما تقدم، فإن إجراءات ملموسة لتشجيع الاستثمار تبقى شرطا ضروريا لذلك، وإن إنشاء صندوق للشراكة يعد مبادرة جيدة لكنها تبقى ناقصة الفعالية إذا لم ترافقها منظومة تشريعية واضحة ومرنة وخالية من كل التعقيدات البيروقراطية التي عادة ما تفشل المستثمر أو الشريك الأجنبي وتنفره بدلا من أن تجلبه وتحفزها.

كما يجب انتهاج أسلوب الشفافية في التعامل مع ملفات الاستثمار والشراكة الأجنبية والابتعاد عن تسييس هذا الجانب، لأن عالم المال والأعمال لا يأبه بالخلفيات

للمستشفيات (PCH) و(SOCOTID) في كثير من الأوقات، تمويل المستشفيات بالأدوية والمواد الاستهلاكية، وذلك بسبب عدم تسديد الديون المتراكمة عليها.

ولا أحد في هذا المجلس الموقر يجادلني أو يكذبني إن قلت إنه قد عاش في يوم من الأيام تجربة مرة أثناء وجوده في المصالح الاستشفائية، خاصة منها مصلحة الاستعجال، وأنه صدم أمام وصفة أدوية أو أمام وصفة للتحاليل أو الكشف بجهاز خاص "كالكالسيوم"، مع أن المستشفى يتوفر على هذا الجهاز لكنه معطل!

لذلك أسأل: ماهي الإجراءات والميكانيزمات التي اتخذتموها سيادة الوزير للتخفيف من ديون المستشفيات وفقا بصحة المواطن الجزائري وحياته؟

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد خليل مسعودي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله بوصبع.

السيد عبد الله بوصبع: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

باديء ذي بدء، أتوجه بشكري إلى أعضاء اللجنة على التقرير القيم الذي يدل على جدية العمل الذي بذل.

أود بعد ذلك أن أسجل بعض الملاحظات على قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في محوره المتعلق بميزانية الدولة (أي ميزانية التجهيز) التي خصص لها حوالي 171 مليار دينار موجهة إلى التنمية بصفة عامة.

السيد الوزير،

إن المشاكل التي يعانيها المواطنون عادة ما تكون سببا

الفلاحين، حتى نقضي على النزوح الريفي المحتوم ونسهم في إنعاش المناطق الريفية لتؤدي دورها التقليدي في توفير المنتج الفلاحي وتسهم في تقليص الفاتورة الغذائية وتقضي على جزء من البطالة.

السيد الوزير،

أما ما يتعلق بالدخول الجامعي المقبل، فإن التذبذبات والاضطرابات والمشاكل التي شهدتها الأحياء الجامعية والجامعات والمراكز الجامعية عبر الوطن، نظرا إلى الظروف السيئة التي أصبح يعانيها الطلبة، تحتم على الحكومة أن تخفف من حدة الغليان في الوسط الجامعي.

وبالنظر إلى نسبة النجاح في بكالوريا هذه السنة التي ارتفعت بنسبة 3% في الدورة الأولى مقارنة بالسنة الماضية، والعدد مرشح للارتفاع في انتظار نتائج الدورة الثانية، فإن معالجة هذا المشكل لا يكمن فقط في توفير مناصب مالية مخصصة للتأطير البيداغوجي، بل يجب التركيز على وسائل الاستقبال سواء في الأحياء الجامعية بتوفير المزيد من الأسرة وتوسيع المطاعم وتجهيزها وتوفير وسائل النقل أو في الجامعات بتوفير العدد الكافي من المقاعد البيداغوجية وتهيئة المكتبات وتجهيزها بالإعلام الآلي وتوفير المراجع الضرورية.

تلکم هي الانشغالات التي وددت أن أرفعها إلى الحكومة، شكرا.  
والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الله بوصبع وأحيل الكلمة إلى السيد المحترم حمزة سالم.

**السيد حمزة سالم:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السياسية بل يخضع لمفهوم الربح والخسارة والاستفادة والإفادة وفقا للقواعد الاقتصادية والتجارية المتعارف عليها دوليا.

السيد الوزير،

فيما يخص السكن، يجب التنويه بجهود الدولة في هذا المجال، لكن هذا لايعفيانا من طلب بذل المزيد من الجهد لتدارك العجز الكبير في هذا القطاع، فالمشكل المطروح في قطاع السكن، لا يكمن في الإنجاز بل يكمن في طريقة التوزيع. تبين الإحصائيات أن آلاف المساكن الاجتماعية الجاهزة لم توزع بعد وهذا راجع في نظرنا إلى أن اللجان أصبحت تتخوف من القيام بهذه العملية. فعدد الطعون المعتبر والاحتجاجات ورد الفعل العنيف في بعض الأحيان، يوحي بأن هناك خللا يشوب هذه العملية.

وعليه، يجب التفكير في إجراءات مرنة وشفافة، لأن قواعد اللعبة في توزيع السكن غير واضحة.

أما فيما يتعلق بعالم الريف، فياحبذا لو فكرت الحكومة في تطبيق برنامج استعجالي للتكفل به، نظرا إلى المعاناة التي عرفها خلال سنوات الجمر والجنون والدمار وما تبعها من هجرة محتومة إلى المدن وإتلاف للممتلكات وتراجع اضطراري عن خدمة الأرض.

إن رغبة سكان الأرياف في العودة إلى أوطانهم المهجورة أصبحت مطلبا ملحا، لكن كيف ذلك وشروط العودة لم تتوفر بعد؟! لذا، ينبغي للحكومة أن تولي هذا الجانب العناية المطلوبة وذلك أضعف الإيمان، بتوفير الشروط الضرورية لعودة هؤلاء، منها: بناء السكنات أو إعادة ترميم ما بقي صالحا منها للسكن وإيصال الكهرباء والماء وشق الطرقات والمسالك الريفية وترميم المدارس والمصحات وإعادة بناء ما هدم منها.

وببقى جهد الحكومة ناقصا، إذا لم يتبع بإجراءات تشجيع التنمية الفلاحية عن طريق دعم الاستثمار الفلاحي، وتقديم الإعانات المالية والقروض لهؤلاء

بالماء الشروب ببلدية عنابة الأم والتي طولها حوالي 400 كلم، وعليه أطلب من السيد الوزير أن يولي هذه المسألة العناية والاستفادة لصالح البلدية كما استفادت بلدية وهران والعاصمة من قبل.

2- أخذ القرار المركزي بالقضاء على كل الأكواخ القصدية والسكنات الفوضوية الموجودة في بلديات البوني و سيدي عمار وعنابة وهذا حسب تقرير وزارة السكن، لأن البرنامج الذي أعلن عنه السيد وزير السكن في زيارته الأخيرة للولاية والمتضمن بناء حوالي 2500 سكن، يعد غير كافي لأن بلدية عنابة وحدها تحتوي 600 كوخ قصديري.

3- تسجيل مشروع قطاعي لصالح بلدية العلمة التي ما يزال مواطنوها يشربون مياه الآبار.

4- تحريك مشروع تزويد بلدية سرايدي الجبلية بالغاز الطبيعي الذي تمت دراسته وأقيم له نظريا التركيب المالي إلى حد الآن.

السيد الوزير،

اسمحوا لي بعد أن أثنى استجابة الحكومة لمطلبنا القاضي بإلغاء الرسم على القيمة المضافة الذي يدفعه تاجر التجزئة والمقدر بنسبة 7٪، وأثنى مضمون المادة 18 التي تضمنت تدابير لصالح البلديات، أطلب منكم إعادة النظر في جملة من الأمور:

1- الشرط التعجيزي الذي يشترطه نظام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمتعلق بعقد كراء المحل لمدة خمس سنوات، فإن الشباب يتعذر عليه كما تعلمون إيجاد من يؤجر محله لهم لأكثر من 24 شهرا، لأن المؤجر سيفقد ملكية القاعدة التجارية.

2- المرسوم المحدد لمعايير الاستفادة من السكن الاجتماعي الذي يعطي البطال 95 نقطة، يجد بها نفسه في صدر القائمة، فمن أين له أن يدفع المستحقات الأولى

إن مشروع قانون المالية التكميلي لهذه السنة ليس كسابقه من مشاريع قوانين المالية التكميلية للسنوات الماضية، إذ جاء في سياق تبني فيه الحكومة مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، موزعا على ثلاث سنوات، الأمر الذي يجعله شبيها بقانون مالية أولي من حيث الاعتمادات المخصصة سواء للتسيير أو التجهيز، وعليه فمن حيث المبدأ هي أموال إضافية مقارنة بالعادة لا يمكن لعامل أن يرفضها أو يهون من قيمة مردوديتها المرتقبة على حياة المواطن اليومية خصوصا إذا علمنا أنها موجهة أساسا إلى التنمية المحلية التي تظهر فيها منشآت جديدة من طرقات ومدارس وتجديد شبكة قنوات المياه الصالحة للشرب والتزويد بالكهرباء الريفية والربط بشبكة التزويد بالغاز الطبيعي و تنشيط وتيرة بناء السكن مما يحدث عددا كبيرا من مناصب الشغل فضلا عما يحافظ عليه من مناصب الشغل الموجودة، وحتى تصل هذه الأموال إلى الشعب، أثنى قرار الحكومة القاضي بإنشاء هيئة يشارك فيها المنتخبون المحليون والبرلمانيون تتولى تنسيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومتابعته وتقييمه وتنمية مناطق الجنوب.

السيد الوزير،

إن تراجع النمو عموما من نسبة 4.2٪ إلى 3.8٪ - حيث أن ما حصل منه كان نتيجة القطاع الخاص - يعد مؤشرا هاما جدا يجعلنا نتساءل عن التردد أو التباطؤ الحاصل في مسألة الخصخصة وتنشيط الاستثمارات التي ولدت ميتة.

السيد الرئيس،

اسمح لي أن أعرض بعض انشغالات بلديات ولاية عنابة التي أمثلها والتي تتجاوز في تقديري إمكانية البلدية والولاية حيث تبحث عن اهتمام الوزارة المعنية لعلها تؤخذ بعين الاعتبار عند توزيع المخصصات المالية على الولايات منها:

1- مشروع تجديد نسبة 90٪ من شبكة قديمة للتزود

وقالوا له: جزاك الله، إذا كان هذا هو مبلغ الفاتورة الذي سوف ندفعه كل مرة فعليك بقطعها، لاجابة لنا بها في هذه الحالة، أضف إلى ذلك، سعر الزيت البالغ 350 دج وكذا سعر السكر وسعر الخبز... إلخ، وعليه أرى من الضروري خفض أو إلغاء الرسم على القيمة المضافة، على الأقل بالنسبة إلى فواتير الغاز والكهرباء والماء. كما أثنى على الإجراءات المتخذة في حق ولايات الجنوب في هذا الموضوع.

سيدي الرئيس،

إن أية سياسة اقتصادية لا تهدف إلى التغيير الملموس للتلوث الخطير والسكن والقدرة الشرائية والشغل فإنها لن تزيد الشعب إلا إحباطا وبأسا.

سيدي الرئيس،

تكمن قوة اقتصادنا في الفلاحة، لأن القطاع الفلاحي هو الاتجاه الصحيح، حيث نملك في هذا القطاع تقاليد راسخة، ولنا في ولاية بومرداس فضاء واسعا لدعم القطاع الفلاحي بكل منتوجاته خاصة منها الأشجار المثمرة وكالخضر والفواكه وتربية الأبقار الحلوب، ومن أجل ذلك أطلب المزيد من العناية والدعم خصوصا لشباب الريف ولكل الراغبين في الاستثمار الفلاحي.

أما قطاع الشؤون الدينية، ففيما يخص القوانين الردعية الخاصة بالإمام، فقد ذكرنا أنه يعاني غبنا شديدا حتى أن أحد الأئمة الأفاضل قال: "لولا خوفنا من الله لخرجنا من بيوت الله". حتى أن يوم الجمعة نشعر بتدافع كبير داخل المسجد باعتبار أن الصلاة خارجه منعها القانون الجديد. وهنا لا بد من تحسين هذا الجانب وتفادي هذا النقص في أماكن الشعائر والعبادة.

كما أثنى ما جاء في مشروع قانون المالية التكميلي من عناية أولها للكتاب، وأود أن يتسع الاهتمام بالعلوم والثقافات، وبهذا الصدد أجدد اقتراح تأسيس مؤسسة الترجمة خصوصا بعد أن قضت الدولة على ديوان المطبوعات الجامعية وعلى المؤسسات العمومية التي لها

للسكن التي تقدر بنحو 10 آلاف دينار للغرفة الواحدة؟ ثم إن توفر ذلك من أين له أن يدفع الإيجار إن بقي بطالا دخله 0 دج؟

3- أرجو إعادة النظر في المعايير التي يحق بها للتجمعات السكانية أن تطالب مثلا بمتوسطة أو ثانوية أو مركز صحي ومركز شرطة ومركز البريد وقاعة للرياضة ومركز ثقافي وغيرها...

4- أرجو إعادة النظر فيما يخص للمرأة غير العاملة في كشف راتب زوجها، حيث يخص لها 40 دج و5.50 دج أحيانا حسب الراتب والسلم، فهل هذا معقول أم هو لائق بالمرأة القابعة بالبيت؟! شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للزميل حمزة سالم، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي.

**السيد علي هاشمي:** شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس الجلسة،

السادة معالي الوزراء والوفد المرافق لهم،

السادة الزملاء النواب الأعزاء،

تزامن مشروع قانون المالية التكميلي لهذه السنة مع انطلاق تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث يهدف كلاهما إلى دعم التنمية المحلية، وهنا أتساءل: هل يمكن أن يغير من الواقع المرير، واقع الشرائح الاجتماعية الواسعة الفقيرة جدا التي يعجز أغلبها حتى عن دفع فاتورة الكهرباء والغاز والماء التي تصل إلى 3000 دج عند أغلبية الأسر ذات الدخل المتوسط أي تقريبا نصف الأجر القاعدي، حتى أن في إحدى المناطق الريفية التي أوصلت بالكهرباء، عندما جاء وقت تسديد فاتورة الكهرباء تقدم أهل المنطقة كلهم إلى مدير المركز

**السيد يوسف ناحت:** شكرا سيدي الرئيس.  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء ومعاونيهم،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم.

إن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 هو آلية وأداة للتجسيد الفعلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية، فهذا المشروع يختلف في محتواه وأهدافه عن مشاريع قوانين المالية التكميلية التي ناقشناها سابقا لأنه يتضمن إجراءات استعجالية تهدف إلى دعم النشاطات.

سيادة الرئيس،  
تمنينا دعم القطاعات الوزارية الهامة أكثر نظرا إلى ارتباطها ارتباطا وثيقا بالتنمية المحلية وخصوصية القطاعات.

إن هذا البرنامج قد حظي باهتمام كبير في المستوى المحلي، حيث تمت مناقشته بحضور الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقوى السياسية والمنتخبين في مستوى البلديات والدوائر والولاية، وهذا دليل على إسهام الجميع في التنمية المحلية كقوة اقتراح على الأقل في ولايتنا.

سيدي الرئيس،  
إن أهم مميزات هذا المشروع هو دعمه لنشاطات توفر القيمة المضافة في قطاعات عديدة أهمها الفلاحة والصيد البحري ودعم التنمية المحلية، وتكثيف النشاطات وإنجاز المشاريع المهيكلة وتطوير الموارد البشرية. وجملة من التدابير الجبائية تهدف إلى تخفيف الضغط الجبائي وتقديم الدعم الإضافي والتشجيع على الاستثمار وإلغاء الرسم الخاص الإضافي النوعي وإعفاء تجار التجزئة الخاضعين للنظام الجزافي من الرسم على القيمة المضافة وإلغاء القيمة الإدارية وتعويضها برسم إضافي مؤقت، وغيرها من التدابير الهامة التي تستحق التشجيع والتنبؤ.

علاقة بالترجمة والثقافة، وهو مطلب كل الأساتذة الجامعيين والطلبة وغيرهم من المثقفين.

سيدي الرئيس،  
لقد تقلص دور الدولة الحديثة واقتصر على مسائل أساسية كالأمن الوطني وحسن إدارة المال العام وتسييره وللشعب هنا حق طلب التعرف على كيفية تسيير موارده وهو الذي تستعصى عليه معرفة مثل هذه القوانين ولا يريد أن يفهمها إلا في الواقع الملموس.

لكن أشد ما نخشاه وبخشاه الشعب أن يقع جزء كبير من هذه الأموال في أيادي شبكات رهيبة -تنتظر هذه الموارد- مزروعة في هياكل إدارية للدولة الجزائرية استحوذت على قدرات الشعب ولا تزال تعبت بها كما تشاء، إذ تتلاعب بها جهرا نهارا، فتكرس تقاليد الفساد من رشوة وسرقة وتحايل على القانون حتى في مجال المناقصات، حيث إذا لم يستفد أصدقاؤهم منها يلجؤون إلى تأجيلها أو إلى إلغائها.

سيدي الرئيس،  
أقول: إن كل هذا الفساد يأكل الدولة طولا وعرضا، أصلا وفصلا ومن أعلى المناصب إلى أبسط الإداريين، ووفاء للالتزامات أطلب من زملائي النواب تأسيس لجان تحقيق في هذا الشأن تحقق في كل التجاوزات من البنوك إلى الجمارك مرورا بالضرائب ونحن نمثل عددا كبيرا في هذا المجلس (380 نائبا).

وعليه، لا بد من فتح هذه الملفات المغلقة وتحويل المال العام لا من أجل الانتقام أو إثارة الأحقاد أو رغبة في التشفي وتصفية الحسابات وإنما من أجل استرجاع الثقة المفقودة. أشكركم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للزميل السيد علي هاشمي وأحيل الكلمة إلى السيد المحترم يوسف ناحت.

وفي إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وأكد الإسراع في تجسيد مقترحات الولاية من قبل وزارة الفلاحة لمحيطات تاوقريت وأولاد بن عبد القادر وذلك في إطار عودة السكان إلى المناطق المهجورة التي اعتبرها أولوية الجميع.

وفي إطار إزالة الأوحال، فإن سد وادي الفضة موحل بنسبة 60٪ ورغم ذلك لم نجده ضمن المقترحات.

أما المنشآت الأساسية للري، فإن مشروع سقي محيط الشلف الأوسط، والأشغال الموكلة لمؤسسة "كوسيدار" تسير بوتيرة بطيئة نظرا إلى المشاكل التي تعيشها الورشة، حيث أنها لا تملك القنوات ذات القطر 1500 ملم لإنجاز الفرع الرئيسي الشرقي، والتأخر نفسه تشهده أشغال مؤسسة سوطرامو.

وفي إطار تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، فإن أكبر مكسب أنجز في الولاية هو تزويد عدد معتبر من مواطني الشلف من سد سيدي يعقوب. وعليه أقترح تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لمدينة الشلف وتسجيل الشطر الثاني من العملية (الشلف-تنس) وبلديات الساحل التي تشكو ندرة في هذا المجال لأنه لا يمكن إقامة أية تنمية أو استثمار سياحي في غياب هذا العنصر الحيوي.

وإذا كانت الأشغال قد انطلقت لتزويد مواطني عين أمان بالمياه الصالحة للشرب من حوض الشلف فإنني أدعو إلى تجسيد المرحلة الثالثة من المشروع لكل من دائرتي تاوقريت والظهرة. وفي المجال نفسه أدعو إلى دراسة إمكانية التحقيق لإنشاء محيط مسقي لبلدية سنجاس بمساحة 1500 ألف هكتار وكذلك محيط الكريمة وحرشون مساحة هكتار.

ونظرا إلى الاعتمادات التكميلية التي تلقتها الطرقات خاصة المتعلقة بأعمال تحريف حركة المرور عن المدن فإن الطريق الوطني رقم 04 وخاصة بلديتي موزاية والعفرون

ولتحقيق الأهداف المنتظرة من هذا البرنامج، يجب إعطاء الأولوية للمشاريع المتوقفة التي تحتاج إلى اعتمادات مالية ودراسات، والتفكير في وسائل الإنجاز والطاقات البشرية لتجسيد هذا البرنامج الطموح. وإذا كان الحد من النزوح الريفي، من أهداف هذا البرنامج في إطار برنامج الدعم الفلاحي، فإن أكبر عائق هي الوضعية القانونية للعقار الفلاحي بصفة عامة وخاصة عالم الريف مما يجعل الفلاحين لا يستفيدون من هذا الدعم نظرا إلى مشاكل الملكية العقارية.

وأقترح أن يمس هذا الدعم وبنفس الامتيازات، قطاع الغابات لارتباطه الوثيق بسكان المناطق الجبلية التي يستهدفها برنامج الإنعاش في مراميه مع سهولة إجراءات الاستفادة منه.

وما دمنا بصدد توسيع الإنتاج الفلاحي واعتباره هدفا أساسيا في برنامج الإنعاش، فإن إهمالنا بعض الأراضي الفلاحية لا يؤكد ذلك الاهتمام.

سيادة الرئيس،

عار علينا أن آلاف الهكتارات من خيرة الأراضي الفلاحية أي ما يسمى باليسرية بوادي الفضة بين ولايتي الشلف وعين الدفلى، مهملة رغم تدخل نواب الولاية طيلة مرحلة وجودنا في هذا المنبر عبر مختلف الأدوات التي منحنا إياها القانون، ورغم الزيارات الوزارية المتكررة إذ لاجدوى من ذلك، وأراض فلاحية تغمرها المياه منذ زلزال الشلف (منذ 21 سنة) هذا من جهة ومن جهة أخرى تنفق أموال باهظة في استصلاح أراض أخرى؟ ويبقى السؤال مطروحا.

يعرف الجميع هذه الأراضي الموجودة على حافة الطريق الوطني رقم 04 الذي أصبح مهددا وسكان بئر الصفصاف بوادي الفضة كذلك مهددون، فهل ننتظر حتى تحدث كارثة بشرية؟ وأقترح كأولوية الأولويات تهيئة بئر الصفصاف من مياه الفيضانات على مساحة 2000 هكتار لتوسيع الأراضي الفلاحية النافعة وتوفير مناصب شغل جديدة.

تفهم رسالة المواطنين خاصة سكان المناطق الريفية المحرومة والأكثر حرمانا وذلك بوضع آليات حقيقية وطرق أو أساليب ناجعة للتنفيذ، لتنمية وطنية محلية منسجمة ودائمة للقضاء على الغبن، وما أدراك ما الغبن ولست بخبير مالي ولا تقني، لكنني سأحاول أن أتطرق إلى بعض القضايا أراها تكتسي أهمية بالغة.

أولا/ المجموعات المحلية:

- متابعة دور التهيئة العمرانية.
- رفع الحصص المخصصة للتنمية المحلية.
- مسح نهائي لديون البلديات الموروثة عن وضعية مأساوية عاشتها البلاد.

كما أقترح التوزيع العادل للنفقات الوطنية بين الدولة وهيئاتها اللامركزية والتي نعتبرها محورا هاما في ثقافة الدولة.

تكلما كثيرا عن تنمية المناطق الريفية والجبلية، ولكن إلى حد الآن لم نلمس شيئا في الواقع، كفانا ثرثرة عن الريف، إذ منذ ثلث قرن وإلى يومنا ما تزال الأمور على حالها.

أما بالنسبة إلى التربية الوطنية، فأقترح تدارك العجز المسجل الذي يصل إلى 15989 منصبا ماليا حسب إحصائيات رسمية.

كما أقترح:

- دعم النقل المدرسي.
- توفير الوسائل البيداغوجية للمؤسسات التعليمية.
- توسيع دائرة المطاعم المدرسية.
- احترام آجال إنجاز المؤسسات المبرمجة.
- مراعاة الوضعية المزرية للمعلمين.

فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي فإن ولايتنا سيادة الوزير، منطقة عبور، إذ رغم الوعود الممنوحة لنا ما يزال مواطنو وخريجو ثانويات البويرة يشعرون "بالحثرة" بآتم معنى الكلمة وذلك بنسيانهم وعدم

يعتبر أكبر عائق للمسافرين ولأحد منكم يجهل ذلك. إن الطريق الوطني نفسه في حدود ولاية الشلف من بوقادير مرورا بوادي الفضة لغاية العطاف بعين الدفلى تعددت حوادث المرور به، نتيجة عدم صلاحياته وتصميمه غير المناسب.

وفي إطار إعادة الاعتبار للطرق الولائية، بات من الضروري تهيئة وتعبيد الطرقات الأتية: رقم 150 و 102 و 101 ودراسة إمكانية تحقيق ملجأ الصيد ببلدية سيدي عبدالرحمن.

إن الصيغة الجديدة المتمثلة في صيغة البيع بالإيجار بفضل برنامج 20.000 مسكن، تعتبر صيغة مهمة تنتظر التجسيد ميدانيا، وإذ نتكلم عن التجسيد فإن من معوقات تنفيذ هذه البرامج، العقارات وانعدام قطع الأراضي، مما نتج عنه خلل وانعدام التوازن في التنمية المحلية حيث حرمت بلديات عديدة من حصصها بسبب مخططاتها المشغولة نهائيا وهذا التخوف ينعكس على أغلبية المشاريع المقترحة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي مع مراعاة العمران والطابع الحضري والريفي لكل منطقة.

سيدي الرئيس،

أثناء زيارة السيد رئيس الحكومة السابق لولاية الشلف ونظرا إلى الوضعية التي يعيشها البناء الجاهز، قرر إنشاء لجنة حكومية لمعاينة...

**الرئيس:** شكرا للسيد يوسف ناحت، وأحيل الكلمة إلى السيد حمو العمري.

**السيد حمو العمري:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة النواب،

بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 وما جاء به، آن الأوان لكل الأجهزة والهيئات أن

لقد اعتدنا في مجلسنا هذا على مناقشة مشاريع قوانين المالية التكميلية في كل سنة حتى أصبح هذا الأسلوب قاعدة عامة. وإذا كانت مشاريع القوانين التي تمت مناقشتها من قبل تحدث نوعا من التخوف بمجرد التصريح بها، فإن مشروع هذا القانون الذي بين أيدينا يكاد يكون الأول من نوعه إذ جاء بترتيبات مالية وإجراءات ضريبية وجمركية من شأنها توفير جو ملائم لانطلاق عجلة التنمية وإعطاء دفعة نوعية للاقتصاد الوطني. وباعتبار أن مشروع هذا القانون يمثل الخطوة الأولى من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فلا يسعني إلا أن أنوه بالمجالات الحيوية التي تناولها هذا البرنامج والتي حددها السيد رئيس الحكومة في رده القيم صبيحة هذا اليوم. وحفاظا على هذه المبادرة الفريدة من نوعها وتفاديا للعراقيل التي قد تعترضه عند التطبيق أو ما يكتنف جانبها التقني الذي بين أيدينا، أستسمح الجميع لتقديم الملاحظات الآتية:

- إن إلغاء رسم القيمة المضافة بالنسبة إلى تجار التجزئة، يعتبر مبادرة جيدة تستجيب لمطلب شريحة كبيرة من المواطنين الذين يعتمدون على أنفسهم في كسب قوتهم اليومي وبصعوبة كبيرة، فقد كاد هذا الرسم أن يضيفهم إلى قائمة البطالين، لذا أحبي هذه المبادرة التي يجب أن تسري بأثر رجعي ابتداء من تاريخ 2001/01/01.

- الانخفاض المتتالي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال عرض كل مشروع قانون مالية، حيث سجلنا في سنة 2000 انخفاضا في هذه القيمة ترجمت بارتفاع الدولار من 65 إلى 69 دج في المشروع الأولي وإلى 72 دينارا في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ووصل الآن إلى أكثر من 76 دينارا مقابل الدولار الواحد في المشروع الذي بين أيدينا، ولاندري إلى أية قيمة سيصل في مشروع قانون المالية القادم. هذا الانخفاض إذن يجعل سياسة استقرار الصرف المعتمدة من بنك الجزائر تحتاج إلى عناية أكثر، لما له من انعكاسات كبيرة على الكتلة المالية وعلى القدرة المعيشية للمواطن وعلى التنمية عموما.

الاستجابة لمطلب بناء جامعة وهو مطلب شرعي، نظرا إلى كثافة الطلاب وموقع الولاية الاستراتيجي، فمتى يستجاب لهذا المطلب؟

بالنسبة إلى الأشغال العمومية، نطلب المتابعة الدائمة للمشاريع، خاصة الطريق الوطني رقم 5 الذي يربط الأخرية بالبويرة شرقا.

فيما يخص قطاع المياه والفلاحة فإن أغلب البلديات بولاية البويرة تسجل عجزا في مياه الشرب، فعلى سبيل المثال منذ ثلاثين (30) سنة وإلى يومنا يستهلك الشخص الواحد ما لا يتجاوز اللترين من مياه الشرب في اليوم الواحد في بعض القرى، منها بلديات "أهل القصر" و"تيره" و"المسدور" و"أولاد راشد" و"الأخرية وقراها" علما أنهم يأتون بالماء على بعد خمسة (5) كيلو مترات.

فالرجاء من السيد وزير الفلاحة أن يولي ولاية البويرة الاهتمام، وذلك باتخاذ إجراءات استعجالية بتوفير الشروط الكفيلة في برنامج إعطاء هذه الولاية الأهمية البالغة، باعتبارها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى.

بالنسبة إلى قطاع الشباب والرياضة، فإن أغلب البلديات محرومة وتعاني إلى حد اليوم نقصا في الإمكانيات المتاحة للشباب. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للأخ المحترم حمو العمري وأحيل الكلمة إلى الزميل الكريم عبد الرحمن سهلي.

**السيد عبد الرحمن سهلي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس،

السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم، السادة أعضاء لجنة المالية والميزانية، زميلاتي، زملائي النواب.

المفيد الاهتمام بالمشاريع الضرورية للتخفيف من معاناة المواطنين والابتعاد عن بعض المشاريع الكمالية وسياسة الواجهات المزخرفة التي تطفئ على حقيقة ما يعيشه المواطن من بؤس وفقير وتهميش.

إن هذا البرنامج يعتبر تحدياً إذ يسعى لاستعادة ثقة المواطن المفقودة، ويجب أن نحسن اختيار الرجال الساهرين على تطبيقه، لأن علة بلادنا ليست في الأموال فقط، بل في قلة الصادقين من الرجال كذلك، وأعتذر في الأخير لشباب وسكان ولاية الأغواط ومنطقة أفلو خصوصاً، إن كنت لم أتطرق إلى معاناتهم الظرفية. وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للأخ عبد الرحمن سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرة.

**السيد لمين مناصرة:** شكراً.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي زملائي النواب.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدمت به الحكومة والذي رصدت له أموال طائلة لم تجند لأي برنامج منذ الاستقلال، لقي استحساناً وارتياحاً في الأوساط الشعبية، ذلك أنه سيقضي على مظاهر سلبية عديدة في مجتمعنا، علاوة على النهوض بالتنمية في مختلف مجالاتها وهذا هو الأهم، غير أنه في نظرنا، لن تأتي هذه المبادرة بالنتائج المرجوة ولن تبلغ الأهداف المسطرة، ما لم تدخل الحكومة إصلاحات عميقة في المؤسسات المؤطرة لهذا البرنامج، كإدارات المختصة سواء أكانت محلية أم مركزية، خاصة المؤسسات المالية المصرفية، كالبنوك والجمارك ومختلف الصناديق والدواوين التي ما تزال تحول دون إحداث محيط مشجع للاستثمار الوطني والأجنبي الكفيلين بإعادة تشغيل عجلة النمو من جديد.

- إن إعفاء الكتاب خلال المعرض الدولي من جميع الحقوق والرسوم وتخفيض نسبة القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ في الاشتراك في شبكة الأنترنت، يمثل توجهها محترماً لتشجيع العلوم وتعلمها، إضافة إلى معالجة ديون الفلاحين والصيادين التي تستجيب لمطالب شرائح واسعة من المواطنين، طالما طرحت في جميع المستويات، فنرجو ألا تسودها البيروقراطية التي عمت عملية تطهير ديون البلديات حالياً.

فعند الاطلاع على التقرير التقديمي لقانون المالية التكميلي لسنة 2000 وقانون المالية الأولي لسنة 2001، نجد فقرات طويلة ووعوداً معسولة لمعالجة مشاكل المناطق المعزولة والفئات المحرومة أو تلك التي تضررت من ويلات الإرهاب، ووعوداً بتزويدها بالكهرباء الريفية وفك العزلة عنها وتمكين أطفال الريف الالتحاق بالمدارس. كل هذه المشاكل يتخبط فيها المواطن بالمناطق الريفية بولاية الأغواط والتي بشرت الوثائق بإيجاد حلول لها، إلا أن المواطن في هذه الولاية لم يلمسها في الميدان ولم يستفد من ثمارها في الواقع اليومي طول المدة التي مرت على برمجتها، والخوف كل الخوف أن يلقي هذا البرنامج نفس المصير لا قدر الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن عدم مراجعة المرسوم المحدد لقائمة المناطق الواجب ترقيةها، الذي لم يتغير منذ سنوات طويلة وإدماج بعض المناطق التي عانت الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، جعلت بعض الطاقات المالية تهجرها إلى المدن الكبرى ومقرات الولايات، ولا يخفى على أحد ما لهذه الهجرة من انعكاسات على توفير بعض المواد الضرورية بغض النظر عن مناصب الشغل والضريبة المحلية.

في الأخير، رغم مبادرة السيد رئيس الحكومة بتعيين مندوب خاص لمتابعة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي من شأنه أن يمثل صمام أمان وناقوس خطر يدق كلما انحرف هذا البرنامج عن أهدافه، فإنه من

سيدي الرئيس،

بعد ما قدمت هذه الملاحظات، لدي بعض الاستفسارات:

أولا/ قطاع الفلاحة:

إن اختيار القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الوطنية بدأ يستعيد حيويته ويسجل انتعاشا ملحوظا منذ زمن غير بعيد نظرا إلى توفير الدعم المالي من جهة وانهاج سياسات معقولة كالاتصال الفلاحي عن طريق الامتياز وكذلك دعم الفلاحين عن طريق الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية وغيرها. غير أنه من جهة أخرى نسجل مشاكل عالقة عديدة قد تعيق هذه الديناميكية. أولى هذه المشاكل العقار الذي يستلزم الفصل فيه في أقرب الآجال، وكما تعلمون سيادة الوزير فإن أكثر من نسبة 60٪ أو 70٪ من فلاحي المناطق الداخلية، يستغلون أراضي "عرش"، ومن الشروط الأولية لاستفادة الفلاح من هذه الإعانات والمنصوص عليها في برنامج الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية، أن يكون الفلاح مالكا للأرض وللبطاقة الفلاحية وغير ذلك.

إننا نلاحظ أن بعض المؤسسات لا تؤدي الدور المنوط بها، كصندوق التعاضدية الفلاحية، ونشير هنا إلى أن العديد من الفلاحين في ولاية باتنة يتقدمون إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من أجل منحهم قروضا، ولكن عوض أن يقبل الصندوق تضامنا باعتباره ملكية الفلاح يشترط أن يكون العقار منقولاً وبالتالي تشترط البطاقة الرمادية الخاصة بالجرار والآلات الحاصدة وتقوم بختمها كي لا تباع إلا بعد خمس ( 5 ) أوست ( 6 ) سنوات، أي حتى يردون ما أخذوا. كما نلاحظ بعض التصرفات اللامسؤولة من بعض الإدارات، ونشير هنا إلى أمر غريب في ولاية باتنة، حيث تم فرض رسم خاص بتلوث المحيط، وللأسف فرض على مربي الماشية، مع العلم أن تكلفة الشاحنة الواحدة المملوءة بفضلات الحيوانات التي تستعمل كأسمدة طبيعية يتراوح سعرها بين ثلاثة وأربعة آلاف دينار جزائري، اللهم إلا إذا كان هذا الرسم في إطار صندوق البيئة وإزالة التلوث.

ثانيا/ قطاع الطاقة:

نلاحظ في الجدول المرفق لوثيقة قانون المالية، أن الدولة علاوة على الأربع مليارات المرصودة في قانون المالية دعمت التوزيع العمومي للغاز بثلاثة ملايين ومائة مليون دينار جزائري (1.100.000.000) دج إضافية، قصد ربط أكبر عدد ممكن من المدن بالغاز، غير أن الشيء الملاحظ في هذا الميدان هو تباطؤ وزارة الطاقة في الأمر بتسريح حصة المساهمة الملقاة على كاهل الدولة، وهنا أقدم لكم مثالا سيادة الوزير، حيث لم تقدم الدولة منذ سنة 1998 حصتها في الأربع عشرة مدينة بولاية باتنة رغم أن حصة البلدية موجودة وكذا حصة المواطنين وحصة سونلغاز، وما نزال ننتظر فقط حصة الدولة، وبذلك نود أن تصارحونا إن كانت الدولة ستقدم حصتها أو تنازلت عنها.

ثالثا/ قطاع السكن:

نسجل بارتياح تبني صيغة بيع السكنات بالإيجار، لكن نلاحظ أن فرص الاستفادة من هذه السكنات تحتاج إلى توضيح أكثر مع ضبط ميكانيزمات دقيقة وعقلانية في نفس الوقت، وذلك بحصر الفئة الموجه إليها هذا النمط حتى لا نقع في مأزق مماثل لمأزق السكن الاجتماعي. وعلى ضوء الأخطاء السابقة، نلح على إعادة النظر في استراتيجية الإسكان والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية لكل الفئات المؤهلة للاستفادة من إعادة الإسكان، ففي نظري يجب إلغاء برامج السكن التطوري وما شابه، الذي أدى إلى إنشاء مخيمات "فيتوهات" تعج بالمشاكل في ضواحي المدن، وكذلك بالنسبة إلى السكن الريفي، الذي يقتصر على تقديم إعانات مالية، تتراوح هذه السنة بين 20 و 25 مليون سنتيم تقريبا، فكثيرا ما تعطى غير أصحابها وتحول لأغراض أخرى، لذلك، أقترح بناء مساكن بسيطة ومحترمة في الأرياف، وقد تكلف ربما ضعف هذه الإعانة أي من 40 إلى 50 مليون تقريبا لكن يمكن أن تفي بغرضها فتسلم مباشرة لأصحابها، بعد التأكد من الضرورة الملحة للاستفادة منها.

1- فيما يخص المؤسسات المالية المحلية أرى، سيدي الوزير، ضرورة مراجعتها من حيث:

أ- الظروف التي تعمل فيها وكذا الإمكانيات المتوفرة لديها، إذ كثر عدد السماسرة ولذلك لا بد من تحصين هذه المؤسسات، فكيف نفسر تنقل مسؤول الضرائب مسافة 100 كلم وهو لا يملك سيارة؟ حتما سينقله المقاول وبالتالي يكون محل شك الناس، ولذلك فإن المؤسسات المالية في حاجة إلى إمكانيات، إذ حتى أبسط المؤسسات المحلية تعيش فقرا كبيرا، ولذلك أقول إنه آن الأوان لمراجعة الأوضاع خاصة وأنا نعيش وحشية سياسية كبيرة، فالناس أصبحوا يرحمون. كذلك فيما يخص التفاوت في دفع الضرائب، فإنه السيد الوزير، لا أعلم إن كانت هذه المعلومات صحيحة أم لا. يقال في مستوى الوزارة إن بعض الولايات لا تدفع الضرائب، وهنا أسأل لماذا تم حرق مؤسسات الضرائب؟ فهل هم الذين تسببوا في فقر الجزائر؟ هنا يكمن السر، وستجيبنا الأيام! لأن الأشخاص الذين لم يدفعوا الضرائب هم الذين يستفيدون ويطالبون، إضافة إلى ذلك يحرقون! أقول لا لتحقيق العدالة يجب أن نبحث عن سبب حرق هذه المؤسسات، وهو السؤال المطروح، يجب أن نتلقى الجواب الحقيقي، ولا أعلم إن كانت هناك نسخة أخرى للوثائق أم لا؟!!

كل واحد منا يتكلم عن الفقر في ولايته، وليس لدي صورة واضحة عن مكان وجود الفقر في الجزائر، لذلك أخشى أن يظلم بعضنا البعض الآخر ففي هذه القاعة لا أعلم أين يكمن السر!

صحيح أن هناك تفاوت بين الولايات والبلديات وحتى بين المناطق، لكن أين هو الدليل؟ لا نريد أن نظلم الناس، لأن الفقر ليس له طابعا جهويا وسياسيا، لكن أصبح اليوم ذو طابع سياسي، والضريبة كذلك أصبح لديها طابعا سياسيا، هناك من الجزائريين من لا يدفع الضرائب، وفروا إلى الخارج ونحن نراهم، دفعوا أموالا من أجل ذلك وحتى تحترق البلاد، والله لم نسكت ولن

رابعا/ قطاع تشغيل الشباب:

صحيح أنه منذ انتهاج هذه السياسة فقد خبطت خطوة جبارة بخصوص عدد الملفات التي قامت الوكالة بدراستها وإعدادها، لكن في الواقع، لم ينجز منها إلا عدد ضئيل وذلك راجع كما تعلمون إلى العراقيل التي يتعرض لها الشباب على مستوى البنوك، وهو المشكل القائم إلى حد اليوم، رغم أننا ألحنا على هذا الأمر منذ أكثر من عامين، لأنهم عند الشروع في تجسيد الملف يحول إلى البنك ويشترط هذا الأخير ضمانات، فالشباب الذين يحوزتهم ضمانات أي مستودع أو قطعة أرض لا يحتاجون إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للأخ مناصرية، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن منصور.

**السيد عبد الرحمن منصور:** شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، السادة الوزراء ومساعدتهم،

إن العدد القليل لزميلاتي وزملائي النواب الحاضرين في القاعة مع غياب كل الصحفيين تقريبا، يدل على أن النقل المباشر لمجريات الجلسة له أهمية كبيرة، ونحن نعلم أن هذه المناقشة وهذه التدخلات هامة جدا، خاصة وأنها جاءت بعد الأحداث التي عاشتها البلاد، فنتأسف لهذا الوضع.

أتوجه في البداية بالشكر إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهد الذي بذلوه، وفيما يخص الملاحظات الأولية المتعلقة بهذا المشروع، نحبي كل ما اتخذ من إجراءات، التي تنصب أساسا على كلمة السيد رئيس الحكومة التي ألقاها هذا الصباح، وكذلك العرض الذي قدمه السيد الوزير.

وملاحظاتي الأولية هي كالآتي:

على هذا الإجراء، ومع هذا نطالب دائما، لثلا يدفع الضعفاء دائما الثمن، بل يجب أن يدفعه الأقباء كذلك...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبدالرحمن منصور وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد زكري فليتفضل.

**السيد أحمد زكري:** السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

السادة زملائي وزميلاتي النواب الحضور،

أولا، أثنى ما قاله السيد عبد الرحمن منصور بخصوص قضية المقاولين، فمن المقاولين من يشرف على بناء سكنات، ويضع لها أسعارا مماثلة رغم اختلاف المناطق كأن يكون مبلغ بيع سكن موجود في الحراش مماثلا لسعر السكن الموجود في إليزي.

السيد الوزير،

إن المقاول الذي يحصل على الإسمنت بسرعة، يختلف عن المقاول الذي ينتظر شهرين لكي يتحصل عليه، ثم يعاقب بغرامة عن التأخير و ليس الخطأ خطأ !

السيد الوزير،

لقد تحدثنا مع السيد وزير السكن السابق، وطلبنا منه أن يكون البناء في الجنوب على شكل سكنات من طابق واحد وساحة، لأننا لسنا في حاجة إلى سكنات في شكل طابق فوق طابق آخر، فلكل منطقة طابعها.

سيدي الوزير،

سأدخل في صلب الموضوع:

أولا، بالنسبة إلى هذا القانون، فقد قرأته...

نسكت حتى ولو وضعونا في غرفة التعذيب، لهذا تشتكي ولاية ميله -وأبلغ ذلك بكل أمانة- من فرض مبلغ معين من الضرائب.

أما فيما يخص الغلاف المالي للمشاريع، فنلاحظ أنه يختلف من منطقة إلى أخرى، فلا يمكن أن يكون الغلاف المالي المخصص لمشروع في باب الوادي في مستوى العاصمة يساوي المبلغ المالي المخصص لمشروع في "الشيقة" بولاية ميله أو في ولاية شلف أو في ولاية وهران أو في الصحراء، لذلك لا بد أن يخصص الغلاف المالي للمشروع حسب المنطقة، وإلا فإن التنمية لن تتقدم، ولا أعتقد أن يقبل مقال مشروعنا يؤدي إلى الخسارة، نتيجة عدم تخصيص المبلغ المالي للمشروع المناسب للمنطقة. ثم نتكلم ونقول عن المسؤولين إنهم عملوا أو لم يعملوا! فمن الطبيعي أن يعمل المسؤول الموجود بولاية قسنطينة بصفة جيدة، لأن كل الإمكانيات متوفرة وكذا الوسائل وتكاليف الإنجاز التي هي أقل من مناطق أخرى، ولكن إذا كانت الولاية ذات تضاريس ومناطق وعرة، فسكان هذه المناطق والأرياف لن يسامحونا ولن يسامحوا الدولة الجزائرية والمسؤولين لأنهم دفعوا ثمننا غالبا، بالأمس واليوم ومايزالون يدفعونه، ماداموا يشربون ماء الغدير مثلهم مثل الحيوانات وهم ساكتون!؟ والأشخاص الذين يملكون الإمكانيات يخرجون إلى الشوارع ويحرقون ويدمرون!

أما بالنسبة إلى التجار الصغار، فأحيي كل الإخوة الذين أسهموا من بعيد أو من قريب فيما يخص تحديد الرسم على القيمة المضافة، حيث يمكن أن أقول إن نسبة 70٪ من التجار تقريبا سيغلقون متاجرهم وجلهم شباب، وما يزال البعض يتكلم عن الشباب والحفرة، كما أطلب بحذف هذا المصطلح حتى في مستوى الدولة لأن هناك تقصير في المسؤولية وخيانات من بعض الجزائريين الذين أغرّ بهم، ونتمنى أن يعودوا إلى الطريق السوي وعليه فإن رسم القيمة المضافة المقدر بنسبة 7٪ إجراء -والله- في محله، فقد حقق نتائج كثيرة في الوقت الذي أوشك أن ينفجر فيه التجار، والحمد لله نشكر الحكومة

يقدر بستين ( 60 ) ألف دينار واليوم أصبح سعره عشرين ( ) ألف دينار لأننا نهربه إلى الجهة الأخرى، ولهذا الكلام قصد السيد الوزير، فنطلب منكم التنقيب لاستخراج المياه في المناطق الرعوية، لأننا بذلك سنحل أزمة اللحوم، وكذا مشكل نقل السواح.

كذلك سيدي الوزير، تصرف الدولة في دائرة جانت أموالا كثيرة لكن المشاريع متوقفة منذ سنتين. انتهت أشغال محطة توليد الكهرباء بنسبة 100٪، ولكن إلى حد اليوم لم تولد الطاقة الكهربائية ولم تستغل هذه المحطة، ما الفائدة إذن من أن تنجز الدولة مشروعا وتنتهي أشغاله دون استغلاله، هذا غير معقول سيدي الوزير!

سيدي الوزير،

إن بلدية "برج عمار ادريس" التي تبعد عن الولاية بمسافة 700 كلم، يوجد بها مطار من عهد الاستعمار يحتاج فقط إلى بعض الترميم، ولا يوجد بها هاتف ولا حتى فاكس ولا وسائل النقل وحتى إذا تكرم أحد بنقلك على متن سيارة "تويوتا" يكون ذلك بمبلغ باهظ قد يصل إلى عشرين ( 20 ) ألف دينار، حتى يتصل رئيس البلدية بالوالي، يستغرق مدة شهر، فهي بلدية معزولة عن ولايتها، لذلك نطلب منكم فقط ترميم هذا المطار، حيث كانت عدد الرحلات في الأسبوع الواحد في أيام الاستعمار، من بلدية برج " عمار ادريس " إلى باريس ست رحلات واليوم أصبح أهلها معزولين تماما.

سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى هذه البلدية، أظن أنك تعرف الجنوب، فوالله عيب كبير، ألا تتوفر بلديات الجنوب على الوسائل التي ذكرتها، ثم نقول: نريد أن نظور السياحة؟! بل العكس يجب تنحية هذا القطاع تماما! فإذا اعتدت عليك عصابة، لا يمكن طلب النجدة لعدم توفر الهاتف "وهناك تمر جماعة سي لعور" وأنا مسؤول عما أقول، لأنني أعرف المنطقة، معرفة جيدة. وشكرا والسلام عليكم سيدي الرئيس.

فيما يخص السياحة، لا أعلم كيف تنظر الدولة إلى هذا القطاع، علما أنه يمثل دورا هاما بالنسبة إلى اقتصاد البلاد، وحتى بالنسبة إلى السياسة الخارجية والداخلية لكن رغم ذلك، نجده غير مذكور تماما في جميع المشاريع.

سيدي الوزير،

إن الوكالات السياحية، اتصلت بي وكلفتني بأن أتحدث عن الوضعية التي تعيشها اليوم، فمنذ سنوات والدولة تساعد كل القطاعات والفلاحين والتجار وحتى أصحاب "الطرابندو" ماعدا الوكالات السياحية، لقد أصبح الوضع يفرض عليهم اللجوء إلى قرض من أجل تجديد حظيرتهم حتى يقوموا بدور في المنافسة، لأننا لانسى، السيد الرئيس، أن هناك منافسة مع جيراننا وإخواننا التونسيين والمغاربة وحتى النيجريين أصبحت سياراتهم أفضل من سياراتنا، فلا يمكن أن نتنافس معهم، رغم أن لدينا مناطق أفضل منهم وأوسع ولكن للأسف، منذ استقلال الجزائر وانفتاحها على السياحة تبذل الوكالات السياحية مجهودها الخاص للقيام بالإشهار، لأن هذا القطاع لم يتلق أية مساعدة، زيادة على ذلك نطالبه بتسديد الضرائب. ونكتفي بهذا القدر في السياحة.

فيما يخص الفلاحة سيدي الوزير، فقد لمسنا أن الدولة أولت اهتماما كبيرا للفلاحة لكن يختلف الأمر من فلاحة إلى أخرى، فبالنسبة إلى الزراعة قدمت الدولة مساعدة كبيرة، لكن فيما يخص تربية المواشي ونقصد بها الإبل فهي تعاني كالوكالات السياحية، فلم تساعد الدولة أبدا مربّي الإبل، ما عدا السنة الماضية قدمت لكل مرب ناقة، وأنا أرفض هنا أن تساعد الدولة الراعي بمنحه الأموال مباشرة، لأننا لسنا في حاجة إلى أموال بل في حاجة إلى استخراج المياه في المناطق الرعوية، فالأموال التي منحت أدت إلى تزوير كبير، ولأنكم بتلك الطريقة تبتدعون التزوير، فبالأمس، سيدي الوزير-وهنا أتكلم وأنا مسؤول عن حديثي هذا - كنا نبيع اللبن إلى ليبيا واليوم نشتره منها؟! كما كنا نبيع آلاف الإبل إلى ليبيا واليوم ندخلها إلى الجزائر، وكان سعر الإبل في ليبيا

أصبحت الشريك الرئيسي للمؤسسات "هينكل إينا الجزائرية" بنسبة أكثر من 50٪ وتراقب الآن وحدات "إينا" سابقا بعين تموشنت وروبية وعن قريب وحدة شلغوم العيد. وكانت مؤسسة إينا تمثل الزيتون الرئيسي لمؤسسة "أسميدال" فرع صناعة المواد الكيميائية في شراء "Le tripolyphosphate de soude" مادة تصنع في مؤسسة "أسميدال" وتشتريها مؤسسة "إينا" و تدخل في صناعة المنظفات، وبعد الشراكة ومنذ دخول مؤسسة "إينا" تحت رعاية شركة "هينكل" تقربت هذه الأخيرة من مؤسسة "أسميدال" وقامت بعملية فحص حسابي بالفرع الكيميائي، واتفقت المؤسستان على مواصفات المنتج والمعايير والمقاييس والتمن واستجابت مؤسسة أسميدال للشروط، لكن مؤسسة هينكل ما تزال تماطل وترفض التوقيع على الاتفاق النهائي رغم النوعية الجيدة للمنتج وسعره التنافسي حسب المواصفات المطلوبة والمتفق عليها وهذا باعتراف مؤسسة "هينكل" نفسها، وتستمر هينكل في استيراد المنتج من بلد مجاور متجاهلة انعكاسات هذا التصرف على الاقتصاد الوطني من إتلاف للثروة وفقدان لمناصب الشغل ونقص في الإيرادات الجبائية وهدر للإمكانات المكتسبة في السبعينات بغلاف مالي يساوي خمسين ( 50 ) مليون دولار وهو في طور التحديث حاليا والتسوية بغلاف مالي يساوي عشرة ملايين دولار، وتتجاهل مؤسسة "هينكل" ما يبحث عنه من نسبة إدماج عالية للمنتج الوطني.

فبعد أن عانت الجزائر حصارا غير معلن قصد تحطيم قدراتها الإنتاجية، هل ستكون الشراكة نقمة على المؤسسات الاقتصادية التي نجت، رغم الحصار وتغيير النمط الاقتصادي؟ لماذا لانحامي المنتج الوطني باللجوء إلى الحماية الجمركية؟ علما أن الدول الأخرى تدعم وتشجع التصدير بتسهيلات تحفيزية وتدعيمات مالية، فما نطلبه هو رفع الرسم الجمركي على مادة "Le tripolyphosphate de soude" من نسبة 20٪ إلى 40٪ أو حماية هذا المنتج بإدخاله ضمن قائمة الحق الإضافي المؤقت.

**السيد رئيس الجلسة:** بارك الله فيك السيد أحمد زكري وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل في هذه الجلسة وهو السيد عبدالرزاق دحدوح.

**السيد عبد الرزاق دحدوح:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

أيتها السيدات، أيها السادة.

لقد استبشرنا خيرا بانطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي وهو بحق مبعث للتفاؤل، فجميل أن نجتهد لتشجيع الاستثمار وإنشاء الثروات، لكن الأهم والأجد والأليق هو أن نحافظ على ما هو موجود من استثمارات وأن نحمله من المنافسة اللاشريعة أو اللامتكافئة، وألا نهدر إمكانياتها الإنتاجية عمومية كانت أو خاصة.

أولا، كيف تفسرون، السيد الوزير، أن بعض المواد، أي العناصر الداخلة التي تستعمل في صنع بعض الأدوية تخضع لرسوم جمركية مرتفعة، بينما يستورد نفس الدواء المصنوع في الخارج برسوم جمركية منخفضة؟ ألا يدفع هذا التصرف إلى تشجيع الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني وما ينجر عنه من فقدان لمناصب الشغل ونقص في الإيرادات الجبائية وعدم اكتساب للتكنولوجيا البيولوجية؟ لا أريد أن أخوض في ميدان التخصص والشراكة وفتح رأس المال، لكن تعتبر التخصصية في كثير من الأحيان هدر للإمكانات العمومية، وأما إذا صدقت النوايا، فمن الممكن أن تمثل حلا لائقا وصائبا لإخراج مؤسسة ما من مأزق، والحل الأمثل في كل الحالات يرتكز على الشراكة مع من يتحكم في التكنولوجيا والبروساس وفي التسيير والتسويق، مثلما نأمل أن يكون الحال مع مؤسسة "ESPAT" للحديد والصلب ومؤسسة "ALCATEL" للمشروبات الغازية ومثلما كان الحال بالنسبة إلى شركة "هينكل" التي

ثالثا / الصناعة الفلاحية الغذائية:

تطورت هذه الصناعة تطورا سريعا وعرفت نسبة نمو عالية في السنوات الأخيرة، وأود هنا أن ألفت النظر إلى صناعة الطماطم المضاعفة التركيز، فكانت الجزائر تستورد هذه المادة بتكلفة تصل إلى 80 مليون دولار وذلك في سنتي 1995 و 1996، وانطلاقا من سنة 1998 حققت المؤسسات الخاصة التي أنشئت عبر الوطن فائضا في الإنتاج، بما يتبعه من توفير مناصب الشغل نزولا وصعودا وفي كل ما يحيط بالميدان الفلاحي والنقل وغيره، وبدأت هذه المؤسسات تفكر في التصدير لكن في إطار المنافسة الشرسة وغير الشرعية، الاستيراد عبر الحدود التونسية دون دفع الحقوق الجمركية "الطرابندو" لهذا المنتج الأمر الذي يجعل سعرها لا يخضع للمنافسة في السوق الداخلية.

أما التصدير، فالمنافسة فيه أصعب، رغم الجودة والنوعية المعترف بها للمنتج الجزائري، هناك دعم من الحكومات الأجنبية من إسبانيا واليونان وتونس يصل إلى نسبة 33٪ وفي هذا الإطار نريد أن ندعم المنتج الجزائري، لأنه بإمكانه أن يرفع التحدي وينافس المنتجات في السوق العالمية.

رابعا / فيما يخص البنوك وقد تكلم عنها زميلي العمري فأتعجب من أن البنوك التي تعاني عجزا رغم نسبة

الفائدة التي تقدر بنسبة 10٪، بينما البنوك الأجنبية والأمريكية تسجل نسبة فائدة تصل إلى 4٪ ووصلت هذه الأيام إلى نسبة 3.75٪ وستكون في المستقبل نسبة 3.5٪ لدعم الاستثمار، وهي لاتعاني عجزا بل تحقق أرباحا، فما حال البنوك الجزائرية التي تعاني عجزا رغم أنها تسجل فائدة تقدر بنسبة 10٪، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للأخ عبد الرزاق دحدوح وهو آخر متدخل لجلسة اليوم.

باسمكم جميعا أيها الإخوة الأعزاء زملائي، أشكر السادة الوزراء على صبرهم وأشكر إدارات الدولة الجزائرية المرافقين لهم والسيد رئيس اللجنة وأعضائها، كما أشكركم على حضوركم. تستأنف أشغال المجلس الشعبي الوطني غدا الثلاثاء 03 يوليو 2001 في الساعة التاسعة والنصف صباحا وتخصص لمواصلة مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 وأشكر زميلتي عضوة المكتب على صبرها، شكرا للجلسة مرفوعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**رفعت الجلسة في الساعة الثامنة  
والدقيقة السادسة والثلاثين ليلا**

## تدخل كتابي

- دراسة عميقة وموضوعية قبل انطلاق أي مشروع.
- إذا وجدت الإطارات والكفاءات النزيهة والمخلصة.
- إذا أتاحت الظروف المناسبة خاصة الاستقرار والأمن.
- إذا فعلت آليات الرقابة الميدانية.
- إذا استغلّت هذه الأموال فيما يفيد، ونجت من صرفها في المشاريع الوهمية والخيالية.

سيدي الرئيس، معالي وزير المالية.  
إن الأموال المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يعلق عليها الشعب الجزائري الصبور آمالا عريضة، ويطلب بما يأتي:

- وضع هذه الأموال بيد رجال يخافون الله والوطن والشعب.

- رجال يحترمون القانون ويهابون تأنيب الضمير.
- رجال يحسون بالمسؤولية، ويفرحون عندما يرون ثمار أعمالهم الصالحة ويفرحون عندما يصاحبهم الفشل لا قدر الله.

- رجال يعتبرون التبذير والرشوة والمحسوبية والمحاباة جرائم يعاقب عليها أشد العقاب.

سيدي الرئيس، السيد الوزير، إذا تحققت مثل هذه الشروط والإمكانيات، ستتحقق الأدوات الفعالة لتحريك الإنعاش الاقتصادي ويلبى الطلب الاجتماعي، وسيسحب حقا البساط من تحت أرجل من تعودوا دغدغة عواطف المواطنين واستغلال أوضاعهم المزرية التي عاشوها نتيجة تراكمات عشرية كاملة.

**السيد هاشمي مولاي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،  
معالي الوزيرين ومرافقيهما،  
زميلاتي زملائي النواب،  
إخواني الصحافيين السلام عليكم ورحمة الله.

نناقش مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001، بعد أن ناقشنا موضوعا حساسا قبل أيام قلائل يتعلق بوضع البلاد بعد الأحداث الأليمة التي عرفتتها بعض جهات الوطن، سقطت فيها أرواحا بريئة، وأقنعة غير بريئة إلى جانب خسائر أخرى مادية.

وخلال هذا النقاش تعرض الكثير من النواب إلى الوضع المتأزم الذي تتخبط فيه بلادنا، خاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية.

وأعتقد أن المبالغ المالية التي جاء بها مشروع قانون المالية التكميلي محل النقاش ستسحب البساط من تحت أرجل الكثير، ويرجع ذلك إلى قرار فخامة رئيس الجمهورية الذي أعلن عنه في خطابه يوم 26 أفريل 2001 والمتعلق ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، هذا البرنامج الذي كاد أن يسقط في الماء لولا فضل الله والمخلصين في هذا البلد.

هذا البرنامج الطموح، الذي سيخرج البلاد والعباد من الأزمة التي طال أمدها إذا تحقق ما يأتي:

الطبيعي الذي أثبتت الدراسة عدم جدواه بعد تحاليل التربة والماء.

- حل مشكل نقص ماء الشرب الذي تعانيه بلديات كل من بشار والقنادسة والعبادلة، رغم الجهود المبذولة محليا ليلا نهارا فإن هذا النقص يفوق طاقة الولاية، لذا نرجو دعما بمبلغ مالي لاستكمال تجديد قنوات المياه بين سدّ جرف التربة ومدينة بشار حيث تمّ الشروع في التجديد لكن المبلغ المخصص غير كاف.

- إعطاء عناية خاصة لإقامة السدود والحواجر المائية على طول منطقة واد الساورة ومنطقة واد الناموس وواكدة وقصور الشمال.

- دعم الولاية بغلاف مالي لاستكمال مشروع مستشفى يضم 240 سرير الذي استئنفت به الأشغال بعد التفاتة وزارة الصحة مشكورة، وبعد اتصالنا المتكرر بها إلا أن المبلغ غير كاف ويحتاج إلى التجهيز.

- نفس المطلب بالنسبة إلى دار الثقافة، إذ عرف إنجازها تقدما ملحوظا وقد تحتاج إلى التجهيز.

سيدي الرئيس،

نسجل ارتياح الفلاحين للدعم الذي قامت به الوزارة مشكورة وندعو إلى ضرورة مراقبته في الميدان حتى لا ينحرف عن أهدافه، وبالمناسبة ندعو الوزارة إلى دعم مديريات الفلاحة ومصالحها في مستوى الدوائر بوسائل نقل لمتابعة العملية ميدانيا ولو استلزم خصم المبلغ من قيمة الدعم.

سيدي الرئيس،

لا أتدخل في تفاصيل الأرقام التي جاءت في المشروع بقدر ما أثنى على جل ما جاء فيها، وعلى تعديلات اللجنة الموقرة خاصة ما تعلق بتخفيض أو إلغاء القيمة المضافة وبعض الرسوم، وبالمناسبة أؤكد ما يأتي:

إن مناطق الجنوب يجب ألا تطبق عليها نفس المقاييس الوطنية المعتمدة في الجهات الأخرى من الوطن. لماذا؟

نظرا إلى طبيعة هذه المناطق وخصائصها ولبعد بلدياتها عن مقر الولايات والدوائر الأمر الذي يجعل تطبيق المعايير المعتمدة إجحافا في حق سكان هذه المناطق (مثلا لإنجاز ثانوية أو مستوصف في بلديات لقصابي أو تيمودي أو أولاد خذير وهم يبعدون عن مقر ولاية بشار ما بين 450 و500 كلم وإذا اعتمدنا المقاييس الوطنية فسوف لن تستفيد هذه البلديات ومثيلاتها إلا بعد عشرات السنين.

سيدي الرئيس، أعتنم فرصة مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لأطرح انشغالات تهم ولاية بشار منها:

- ضرورة دعم الولاية بالسكن وبالأخص السكن التساهمي نظرا إلى نجاعته في بعض الولايات، ونظرا إلى الطلب المتزايد عليه.

- دعم مربّي الماشية الذين كادوا يفقدونها وهم يجابهون أعداء أربعة هي: الحدود والتهميش والجفاف وغلاء الأعلاف.

- دعم هياكل الشبيبة والرياضة كدور الشباب والتجهيزات الرياضية وتخصيص مبلغ مالي لإقامة العشب الاصطناعي للمركب الرياضي بدل العشب

في الأخير نثمن الإجراءات الهامة التي اتخذتها الحكومة مشكورة فيما يخص أموال صندوق الجنوب، وتخفيض تسعيرة الكهرباء بالنسبة إلى مناطق الجنوب. شكرا ، والسلام عليكم ورحمة الله.

نسجل ارتفاع الضريبة وعدم عدالتها ويقول المثل الشعبي: إذا أردت أن تطاع فامر بما يستطاع، وعليه إن الضريبة يدفعها التجار الصغار، ويتهرب منها الآخرون لماذا؟ وكيف؟ الجواب يعرفه الجميع.